

وغزة، وهو ما يتضح تماماً من فحوص نصوص اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية^(١١).

ففيما يتعلق بالأراضي المصرية، تعللت إسرائيل بالمطالب الأمنية لكي تفرض عدداً من القيود على ممارسة مصر لسيادتها الكاملة على سيناء. ولكنها لم تناقش، أصلاً، حقوق مصر السيادية على هذه الأرض أو تحاول أن تفرض أوضاعاً معينة تخص شؤون السكان في هذه المنطقة، كما حدث بالنسبة إلى الضفة وغزة. وقد حاولت إسرائيل أن تفرض على مصر، في إطار ترتيبات الأمن، قبول المستوطنات الإسرائيلية في سيناء، لكن مصر رفضت ذلك، رفضاً باتاً. وعلقت قبولها للمعاهدة المصرية - الإسرائيلية على موافقة الكنيست أولاً على إزالة المستوطنات الإسرائيلية في سيناء، وهو ما تحقق بالفعل. لكنها استطاعت أن تفرض، من خلال هذه الترتيبات، قيوداً من نوع آخر تحد من ممارسة مصر لسيادتها الكاملة على سيناء، وقد تمثلت هذه القيود في تحديد أنواع وكميات الأسلحة وقوات الجيش المسموح بتواجدها على الشريط الملاصق للضفة الشرقية لقناة السويس، كما فرضت نزع سلاح الجزء الأعظم من سيناء وتمسكت بوجود قوات دولية على حدودها مع مصر على ألا يتم سحبها إلا بموافقتها هي. كما فرضت على مصر قصر استخدام موانئها ومطاراتها في سيناء على الأغراض المدنية وتحريم استخدامها للأغراض العسكرية، حتى ولو كان ذلك لأغراض تدريبية.

أما فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية، فلم تكن مطالب إسرائيل بشأنها مجرد مطالب أمنية، ولكنها كانت، في جوهرها، مطالب تتعلق بالسيادة والحقوق. فقد رفضت إسرائيل أن تتعهد باخلاء مستوطناتها المقامة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، كما رفضت تماماً الاعتراف بسيادة الشعب الفلسطيني، أو حتى سيادة الأردن على تلك الأراضي، أو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، أو عودة اللاجئين الفلسطينيين. واعتبرت إسرائيل نفسها طرفاً شريكاً ورئيساً في تقرير شؤون الفلسطينيين وتحديد صلاحيات المجلس الإداري في إطار حكم ذاتي ينسحب على السكان ولا ينسحب على الأرض! كما رفضت الانسحاب العسكري الكامل من تلك الأراضي، وإنما مجرد إعادة تمركز القوات وانسحابها إلى نقاط أمن استراتيجية يتم الاتفاق عليها.

ويؤكد غايز صايغ، في تحليله لاتفاق الحكم الذاتي، أن هذا الحكم في المفهوم الإسرائيلي لا يعتبر، بأي مقياس، حلاً للمشكلة الفلسطينية، وإنما هو يمثل حلاً للمعضلة الإسرائيلية المتمثلة في الرغبة في المحافظة على بقاء الدولة اليهودية، وفي الوقت ذاته تلافي المخاطر الناجمة عن معدلات تزايد السكان العرب، والتي يمكن أن تهدد الطابع اليهودي للدولة، إذا ما تم استيعاب هؤلاء السكان داخل النسيج السياسي والاجتماعي للدولة الإسرائيلية. وفي هذا الإطار، يصبح الحكم الإداري للسكان الفلسطينيين حلاً جيداً لهذا التناقض من وجهة النظر الإسرائيلية ويوفر التكاليف الباهظة واللاإنسانية للحل النهائي للمشكلة الفلسطينية الذي يقترحه بعض غملاء الصهيونيين من أمثال منير كهانا، والذي يتمثل بيساطة في إبادة هذا الشعب أو إجباره على الرحيل نهائياً^(١٢).

والواقع أن بيغن لم يكن جاداً على الإطلاق في طرح أي حل للمشكلة الفلسطينية. وقد أكد هذه الحقيقة كبار المعلقين الإسرائيليين أنفسهم. يكتب ميخائيل بار زوهر في مقالة له نشرتها صحيفة يديعوت احرونوت (١٧/١٠/١٩٧٨): «منذ أن بدأت المفاوضات مع مصر